بعد اعلان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في مواجهة مشكلات محلية داخلية. فالاصوليون الاسلاميون لم يكونوا سعداء لاعلان الاستقلال الذي صدر عن الدورة التاسعة عشرة، والذي استند الى قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ المعروف بقرار التقسيم. كذلك أظهر مؤيدو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفاً رافضاً لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. وأصدر كلاهما، الاصوليون من اتباع «حماس» وانصار الجبهة الشعبية، بيانات أوضحوا فيها اسباب معارضتهم لجزء من، او كل، القرارات التي اعتمدت في دورة المجلس الوطني في الجزائر. اضافة الى ذلك، دعا الطرفان الى اضرابات عامة في مواعيد تختلف عن تلك التي قررتها القيادة الموحدة. أما مؤيدو «فتح»، وبدرجة أقل انصار الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد التزموا جميعاً جانب الاضرابات الرسمية. وعلى الرغم من حاجة الجميع الى دعم استمرارية الانتفاضة، الاّ ان ذلك لم يحل دون انطلاق الجدل والمناقشات حول الطرق الكفيلة بتحقيق هذه الاستمرارية والاهداف التي ينبغي التوجه نحو انجازها. وفي هذا الصدد، ظهرت اتجاهات متباينة. فثمة من رأوا ان القاء الحجارة وحرق اطارات السيارات وما شابه لم تعد كافية. كذلك نمت لدى آخرين وجهة نظر تفيد بضرورة الاتجاه نحو بناء مؤسسات الدولة. وتقوم فكرة هؤلاء على ضرورة بناء المؤسسات التي سوف تشكل بديلاً من الادارة المدنية الاسرائيلية. وثمة اتجاه آخر يقول بضرورة تخفيض المستوى الحالي للانتفاضة، لاعطاء السكان استراحة هم في حاجة ماسة اليها. ومع ان اصحاب هذا التوجّه لم يخفوا ثقتهم بقرار اعلان دولة مستقلة، الاّ انهم يرون ان الحاجة لا تستدعي، على سبيل المثال، الاضراب يومياً، خصوصاً وان العالم استمع الى صرخات الاعتراض ضد الاحتلال الاسرائيلي من خلال الاضرابات الجزئية. غير ان هناك من رأى أن أي تخفيض في مستوى الانتفاضة سوف يُفهَم على انه تراجع. وسوف ينتهز الاسرائيليون هذه الفرصة لممارسة المزيد من الضغط على الفلسطينيين في المناطق المحتلة، على أمل التخلّص من الانتفاضة كلياً ونهائياً (داود كُتّاب، «الانتفاضة الى أين ؟»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٣٩، ١٩٨٨/١٢/٢).

انتخابات وهدنة خارج السياق

منذ بيانها السابع والعشرين، «كفّت» القيادة الموحدة عن اعلان مطالبتها باجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو المطلب الذي ظل يتردد في بياناتها منذ البداية، وكان من بين أبرز مطالبها المعلنة وأكثرها أهمية. فقد خلت البيانات من ٢٧ الى ٣١ من هذا المطلب، وأخذ التركيز يتزايد على دعم المعركة السياسية التي خاضتها، وتخوضها، م.ت.ف. على المستويات، المحلية والاقليمية والدولية، والتي حققت، من خلالها، نجاحات كبيرة وهامّة. وتقدّم قراءة النداء ٣١، الصادر عن القيادة الموحدة تحت عنوان «نداء الحقوق الوطنية الثابتة»، نموذجاً أمثل لسياق ومضمون البيانات الاخيرة للقيادة الموحدة. فبعد تحديده البرنامج النضالي اليومي للمواطنين، للفترة من ١٩٨٨/١٢/٢٥ الى ١٩٨٩/١/٩، شدد البيان على التوجهات السياسية التالية: خطاب فلسطين التاريخي الذي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في جنيف، ومبادرة السلام التي تضمنها الخطاب؛ مطالبة الدول العربية بترجمة اعترافاتها بقرارات المجلس الوطني الاخيرة وبالدولة الفلسطينية واقعياً، عبر فتح سفارات فلسطينية في عواصمها، ومواصلة الضغط على الادارة الاميركية من أجل الاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمها الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية؛ ان القيادة الموحدة التي ترحب بالقرار الاميركي فتح الحوار مع م.ت.ف. تعتبر هذا القرار أحد انجازات الانتفاضة، وتطالب الادارة الاميركية بتطوير موقفها السياسي عبر الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاعتراف بدولة فلسطين، واعادة فتح مكتب م.ت.ف. في واشنطن؛ ترحّب القيادة الموحدة بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والمتعلقة بالاعتراف بدولة فلسطين، ودعوتها الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة دولة فلسطين؛ تنظر القيادة الموحدة بايجابية الى التطورات في موقف دول